

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: 94 بليون دولار الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا

- تحليل إخباري: تقلبات في أسواق الغاز العالمية

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

وكالة الطاقة: تسارع وتيرة عودة التوازن لسوق النفط العالمية

(رويترز)

ذكرت وكالة الطاقة الدولية أن سوق النفط تستعيد توازنها وأن وتيرة تقلص الفجوة بين العرض والطلب تتسارع وإن كان تأثير تخفيضات إمدادات أوبك لا يظهر على المخزونات حتى الآن.

وفي تقريرها الشهري أبتت الوكالة توقعها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2017 عند 1.3 مليون برميل يوميا نتيجة التباطؤ في دول مستهلكة مثل الولايات المتحدة وألمانيا وتركيا.

وأضافت وكالة الطاقة أن المخزونات التجارية نزلت للشهر الثاني على التوالي في مارس بواقع 32.9 مليون برميل إلى 3.025 مليار برميل.

وفي الربع الأول زادت المخزونات في الدول الصناعية بواقع 24.1 مليون برميل وتشير بيانات أولية إلى ارتفاعها مجددا في أبريل.

وقالت الوكالة ومقرها باريس "استغرقت المخزونات بعض الوقت لتعكس أثر انخفاض الإمدادات إذ أن السوق لا تزال تمتص الكميات التي أنتجتها أوبك و11 دولة من خارجها قبل سريان تخفيضات الإنتاج."

وأضافت أنه في الربع الأول من 2017 "ربما لم نشهد عودة قوية للعجز ولكن هذا التقرير يؤكد رسالتنا الأخيرة بأن استعادة التوازن بسوق النفط تحدث حاليا وتتسارع في المدى القصير على الأقل".

وقالت الوكالة إن المعروض النفطي العالمي تراجع 140 ألف برميل يوميا على أساس شهري في أبريل إلى 96.17 مليون برميل وقاد التراجع دول من خارج أوبك مثل كندا.

وفي ظل زيادات كبيرة للإنتاج من الولايات المتحدة والبرازيل وقازاخستان قالت وكالة الطاقة إن الإنتاج من خارج أوبك سينمو بواقع 600 ألف برميل يوميا هذا العام.

«صندوق النقد» يطالب ألمانيا بخفض الضرائب ورفع الأجور

برلين د ب أ

طالب صندوق النقد الدولي ألمانيا بالعمل على خفض الضرائب ورفع الأجور وتبني المزيد من الاستثمارات.

وأشادت المؤسسة المالية العالمية بصورة كبيرة بأداء أكبر اقتصاد في أوروبا بعد زيارة قام بها فريق من الصندوق إلى البلاد، ولكنهم أشاروا إلى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين.

وقال الصندوق في بيان: «يمكن استخدام الحيز المالي المتاح من أجل مبادرات لتعزيز النمو المحتمل، مثل الاستثمار في البنية التحتية الواقعية والرقمية، ورعاية الأطفال، وإدماج المهاجرين، وتخفيف عبء الضرائب عن العاملين».

وأضاف: «بالنظر إلى المستقبل، فإن هناك حاجة إلى تحقيق ارتفاع مطرد في تضخم الأجور والأسعار في ألمانيا من أجل رفع التضخم في منطقة اليورو وتيسير تطبيع السياسة المالية».

وأشار التقرير إلى مخاوف من أن العوامل الديموغرافية غير المواتية قد يكون لها أثر سلبي على آفاق النمو في البلاد على المدى الطويل.

وتتطلع المؤسسة إلى المزيد من الإصلاحات في المعاشات التقاعدية لجعل العمل لفترة أطول أكثر جاذبية.

وحتت المنظمة قطاعي المصارف والتأمين على الحياة لتسريع إعادة الهيكلة بها لتعزيز الربحية والمرونة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

نمو الفائض التجاري لمنطقة اليورو رغم دعوات الحماية

(رويترز)

زاد الفائض التجاري لمنطقة اليورو في مارس حيث ارتفعت الصادرات والواردات ارتفاعا ملحوظا في مؤشر على عدم تأثر التجارة العالمية حتى الآن بدعوات الحماية.

وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات إن منطقة العملة الموحدة المؤلفة من 19 دولة سجلت فائضا في تجارة السلع بلغ 30.9 مليار يورو (34.1 مليار دولار) في مارس آذار وفقا لأرقام غير معدلة في ضوء العوامل الموسمية.

وفائض مارس يقترب من مثلي فائض فبراير شباط البالغ 17.8 مليار يورو ويتجاوز فائض الفترة ذاتها قبل عام البالغ 28.2 مليار.

وزادت صادرات دول منطقة اليورو بقيادة ألمانيا 13 بالمئة على أساس سنوي في مارس آذار ليصل الإجمالي إلى 202.3 مليار يورو وفقا للبيانات غير المعدلة.

وارتفعت واردات المنطقة 14 بالمئة لكن من قاعدة أدنى مما يظهر عدم تأثر تدفقات التجارة بتنامي دعوات الحماية من ساسة مثل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وتظهر الأرقام المعدلة في ضوء العوامل الموسمية فائضا تجاريا لمنطقة اليورو قدره 23.1 مليار يورو في مارس مقارنة مع 18.8 مليار يورو في فبراير حيث

زادت الصادرات 1.4 بالمئة وانخفضت الواردات 1.1 بالمئة.

صندوق النقد يوافق على زيادة القروض الممنوحة لمواجهة الكوارث الطبيعية

موقع اليوم السابع

وافق صندوق النقد الدولي على زيادة إمكانية تقديم قروض للبلدان التي تتعرض لكوارث طبيعية كبيرة بنسبة تقترب من الضعف تقريبا.

وأوضح صندوق النقد، في بيان له حسبما أفادت قناة (سكاي نيوز) الإخبارية، أنه قرر أن يزيد هذه النسبة إلى الضعف تقريبا، ويرفعها إلى 60 بالمائة.

كما أوضح صندوق النقد الدولي أن "ذلك سيعزز شبكة الأمان للبلدان التي تواجه حاجات ملحة على صعيد ميزان المدفوعات بسبب كارثة طبيعية كبيرة، ويساهم أيضا في جذب مصادر تمويل أخرى".

الصين تتعهد بتخصيص 124 مليار دولار لطريق الحرير الجديد

(رويترز)

تعهد الرئيس الصيني شي جين بينغ بتخصيص 124 مليار دولار لخطة طريق الحرير الجديد ليكون طريقا للسلام ولم الشمل والتجارة الحرة ودعا لنبذ النماذج القديمة للتنافس ودبلوماسية ألعاب القوة.

وتروج الصين لما تطلق عليه رسميا مبادرة الحزام والطريق كسبيل جديد لدعم التنمية العالمية منذ أن كشف شي النقاب عن الخطة الطموح في 2013 بهدف تعزيز الروابط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا وما وراء ذلك من خلال استثمارات في البنية التحتية بمليارات الدولارات.

وقال شي في افتتاح القمة "يجب أن نبني منصة منفتحة للتعاون ودعم اقتصاد عالمي حر والعمل على أن ينمو".

وتابع أنه ينبغي على العالم تهيئة الظروف لدعم التنمية الحرة وتشجيع وضع أنظمة "عادلة ومقبولة وشفافة للتجارة العالمية وقواعد الاستثمار".

وقال شي "التجارة محرك مهم للتنمية الاقتصادية". وأضاف أنه ينبغي أن يعزز العالم نظام التجارة متعددة الأطراف وإقامة مناطق تجارة حرة وتسهيل التجارة الحرة.

وتعهد شي بتمويل ضخم لطريق الحرير الجديد يشمل 100 مليار يوان إضافية (14.50 مليار دولار) لصندوق طريق الحرير القائم و380 مليار يوان قروضا من بنكين كبيرين و60 مليار يوان مساعدات للدول النامية والمؤسسات الدولية في دول طريق الحرير الجديد.

وإلى جانب ذلك سيشجع شي المؤسسات المالية على التوسع بأنشطة التمويل باليوان في الخارج بما يصل إلى 300 مليار يوان.

ولم يذكر إطارا زمنيا للقروض الجديدة والمساعدات والتمويل الذي تعهد به.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

خط ترابم الاقتصادية تفاقم عدم المساواة في أميركا

رويترز

قال خبير الاقتصاد الحائز على جائزة «نوبل» أنغوس ديتون إن السياسات الاقتصادية للرئيس الأميركي دونالد ترامب ربما ينجم عنها نمو يفيد بدرجة أكبر الأغنياء، ويؤدي إلى تفاقم مشكلة تفاوت الدخل في الولايات المتحدة. وأضاف ديتون في مقابلة أن خطط ترامب لخفض الضرائب وتعزيز الحواجز التجارية إذا تم تطبيقها ربما تعطي دفعة لدخول بعض العمال على المدى القصير من دون أن تسفر عن النمو طويل المدى الذي يعد أمرا أساسيا لتخفيف آثار عدم المساواة في الدخل. وقال ديتون، وهو بروفيسور في «جامعة برينستون» وحاصل على جائزة «نوبل» في الاقتصاد العام 2015 عن أعماله في قضايا الاستهلاك والفقير والرعاية الاجتماعية، «لا أظن أن أيا من ذلك جيد». وكان ديتون يتحدث بعد اجتماع في إيطاليا ضم وزراء المال ومحافظي البنوك المركزية في الدول الغنية. وتصدر موضوع عدم المساواة جدول أعمال مناقشات الاجتماع. وقال ديتون إن تحقيق نمو اقتصادي أقوى من خلال تشجيع الإبداع من شأنه المساعدة على خفض حدة الشعور بالغضب بين كثيرين ممن يشعرون بأنهم يتعرضون للإهمال. وأضاف قائلا: «تفاقم عدم المساواة، الذي كان لا يقلق الكثيرين من قبل، يصبح أمرا ظاهرا ويثير مشكلات بين الناس (خلال فترات تراجع النمو). هذا يؤدي أيضا إلى تسميم أجواء السياسة لأنه عندما لا توجد ثمار للنمو يمكن توزيعها يحدث صراع حاد للغاية». وأضاف أنه لا يعتقد أن عدم المساواة أمر سيء في حد ذاته إذا شعر كل شخص بأن النمو يعود عليه ببعض النفع. وقال: «لكنني أهتم بالأشخاص الذين يصبحون أغنياء على حساب العامة»، في إشارة إلى الضغوط السياسية التي تشكلها مجموعات الأعمال.

التأثير على مصر:

المبادرة الصينية لطريق الحرير تخلق نوعا من أنواع التنافس الإقليمي من قبل دول المنطقة الساعية لتكون نقطة عبور رئيسية على طريق الحرير، وفي الوقت نفسه تقديم الخدمات للسفن العابرة بين الشرق والغرب، فضلا عن الدعم الكبير للبنية التحتية والاستثمارات التي سيتم تخصيصها لهذه الدول من قبل المؤسسات المالية التي بادرت الصين بتأسيسها، كما يأتي اهتمام دول المنطقة بالمبادرة ليس فقط للمنافع الاقتصادية والتجارية التي ستوفرها، بل بالاستقرار السياسي والأمني، حيث ستولي باقي الدول المنتفعة من الطريق اهتماما لضمان أمن واستقرار هذه الدول.

لهذا، فعلى مصر ان تسعى لتعزيز دورها في مبادرة الطريق الجديد من خلال توقيع اتفاقات مع الصين، مما سيمثل عنصر دفع اقتصادي مهم يجب الحفاظ عليه خلال هذه المرحلة، وهو ما يضيف على مصر دورا أهم يتوافق مع استراتيجيات البنك ويعززها ويخلق لمصر دورا رياديا في المجالين الإفريقي والآسيوي ويدعم اشتراك مصر كعضو مؤسس من قدرتها على الحصول من خلال البنك على مساعدات وقروض ميسرة لتمويل المشروعات فيما بعد (يجب الأخذ في الاعتبار وجود دول ضمن الأعضاء المؤسسين الآن في وضع اقتصادي صعب ولكنهم حرصوا على المشاركة في البنك كمؤسسين).

ان الاتجاه الأصلي للتعاون المصري الصيني حاليا يجب أن يكون لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الممولة من الخارج، لذلك يجب تكثيف جهود الدولة في جذب الاستثمارات الصينية، خاصة في إقامة المدن الصناعية وخدمات المناطق اللوجستية والتعددين والبتروكيماويات واستصلاح الأراضي وتوليد الطاقة، وهي قطاعات تنتشر فيها الاستثمارات الصينية في العديد من دول العالم، كذلك يجب الإسراع في خطوات مشروع إقامة منطقة صناعية صينية بمصر ضمن المنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس مع ضرورة استكمال مشروع إقامة المدينة النسيجية المخطط إقامتها في المنيا وأن يكون الهدف منها هو استبدال الواردات الصينية بمنتجات مصرية مصنعة على أراضي مصرية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: 94 بليون دولار الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا

صحيفة الحياة اللندنية

حصلت القارة الإفريقية على استثمارات أجنبية مباشرة قدرت بنحو 94 بليون دولار خلال العام الماضي، بزيادة نسبتها 32 في المئة على قيمتها عام 2015 البالغة 71.3 بليون دولار. وغطت 676 مشروعاً وقرّر 129 ألف فرصة عمل.

وأفاد تقرير لمؤسسة «إرنست أند يونغ» البريطانية، بأن المغرب «احتل المرتبة الأولى في جاذبية الاستثمارات لهذه السنة، متقدماً بدرجة على جنوب إفريقيا التي احتلت الصدارة في حجم التدفقات المالية الخارجية. وجاءت مصر ثالثة وتونس تاسعة والجزائر عاشر».

وأشار إلى أن المشاريع الجديدة في إفريقيا «تثير قابلية المستثمرين الأجانب بسبب عائداتها الاستثمارية ومناخ بعض الاقتصادات الإفريقية أمام الأزمات، وحاجة الشركات العابرة إلى القارات للتوسع جنوباً، خصوصاً من الولايات المتحدة وفرنسا والصين وبريطانيا والإمارات واليابان وإيطاليا وألمانيا».

واستثمر المغرب في أفريقيا جنوب الصحراء نحو 4.8 بليون دولار عام 2016، شملت 17 مشروعاً بزيادة 21 في المئة معظمها في أفريقيا الغربية، وهو المستثمر الأول من داخل القارة. وأفاد التقرير بأن المغرب «بات معبراً مهماً للاستثمار الأجنبي نحو القارة السمراء، بفضل جاذبية اقتصاده ومناخ الأعمال والبنية التحتية، وصدارته الإقليمية في تلقي التدفقات المالية».

ورأى أن «الاستقرار السياسي في المغرب حتى في فترة الحراك العربي، ساعد على جاذبية الاستثمارات الخارجية، كما أصبح المغرب قاعدة دولية للتصدير نحو أسواق الاتحاد الأوروبي وأفريقيا والشرق الأوسط، كما بات منتجاً عالمياً لقطاع السيارات والمحركات الذي نما بنسبة خمسة في المئة عام 2014، ثم 10 في المئة عام 2015 و14 في المئة عام 2016، ويحظى باهتمام المستثمرين. وتبني شركة «هيتي» الصينية مدينة صناعية جنوب طنجة على البحر الأبيض المتوسط بكلفة 10 بلايين دولار للتصدير الخارجي».

وأشارت «إرنست أند يونغ» إلى أن مصر والمغرب «يجذبان أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية صوب شمال إفريقيا بفضل دينامية اقتصادهما. وزادت الاستثمارات الخارجية إلى مصر 19.7 في المئة العام الماضي، وشملت الخدمات والتكنولوجيا والإعلام ووسائل الاتصالات، ساعد عليها تخفيف القيود البيروقراطية وتحرير المساطر الإدارية ومناخ الأعمال والإصلاحات». ولفتت إلى أن الصين والولايات المتحدة وفرنسا هي «من أكبر المستثمرين الأجانب في مصر».

وأعلن التقرير أن خمس دول إفريقية «حازت 58 في المئة من التدفقات الاستثمارية نحو القارة، وهي جنوب إفريقيا والمغرب ومصر ونيجيريا وكينيا». ولاحظ أن «نشاط الشركات الأجنبية في المغرب ومصر أفضى إلى اهتمام المستثمرين الأجانب للتوجه إلى شمال إفريقيا، على رغم بعض الضغوط المالية على الاقتصادات المحلية، مثل تعويم العملة في مصر وارتفاع التضخم». وحققت تونس والجزائر تقدماً في مناخ الأعمال، وانتقلت الجزائر من المرتبة 16 في ترتيب عام 2015 إلى العاشرة. وتطورت تونس 38 في المئة في مؤشر جاذبية الاستثمار والتنوع الاقتصادي التي جاءت فيه ثالثة.

وحل المغرب ثالثاً في مؤشر التمكين الاقتصادي، بسبب تراجع النمو العام الماضي، والرابع في البنية التحتية التي احتلت فيها مصر المرتبة الثانية والثالثة في حجم السوق.

وأكد التقرير أن دول شمال إفريقيا الأربع «حققت تقدماً ملموساً في مناخ الأعمال وحجم المشاريع الممولة من الخارج، وتحديث القوانين وتطوير البنية التحتية، على رغم المحيط الإقليمي غير المساعد وتداعيات ما بقي من الربيع العربي».

وكانت تدفقات الاستثمارات نحو إفريقيا سجلت رقماً قياسياً عام 2008، عندما تجاوزت 140 بليون دولار محدثة 239 ألف فرصة عمل. لكن، ظلت تتراجع بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية إلى أن استعادت عافيتها عام 2014، باستثمارات خارجية قدرت بـ88 بليون دولار.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

يؤكد التقرير السابق على وجود فرص لجذب الاستثمارات إلى مصر، لهذا فأى خطوة في طريق إصلاح مناخ الاستثمار تعتبر إيجابية حيث تحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة، بدءاً من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مروراً بتعديل في تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق وصولاً إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق، وقانون الإفلاس الخاص بالشركات والذي يعد جزءاً رئيسياً من أجزاء منظومة تشجيع الاستثمار بالإضافة إلى وضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية.

عملية تشجيع الاستثمار في مصر يجب أن تخرج من الإطار التقليدي لها، وأن تستفيد من تجارب الدول الأخرى على أن يتم تحديد الأدوار بوضوح ما بين أطراف المنظومة المختلفة، لضمان التناسق وتحقيق الهدف من هذا التعديل المنظومي. كذلك، فهناك أهمية لوجود استراتيجية وخريطة استثمارية واضحة للفرص في مصر تعكس رؤيه الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المصري متضمنة أهم القطاعات الاقتصادية التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وخاصة في المجالات مرتفعة المكون التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشراكات وخاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الإدارية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: تقلبات في أسواق الغاز العالمية

(رويترز)

تجري مصر محادثات مع موردي الغاز الطبيعي المسال لتأجيل شحنات مُتعاقد عليها لهذا العام وتهدف لخفض المشتريات في 2018 مع ارتفاع كبير في إنتاج الغاز المحلي وهو ما قلص الطلب على الغاز المستورد الأعلى تكلفة.

ولا تبدو رغبة مصر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز بنهاية 2018 مبشرة بخير للتجار الذين عليهم تحويل كميات من الغاز الطبيعي المسال إلى أنحاء أخرى وسط القلق من تأثير ذلك على أسعار الغاز العالمية إذا لم يتم إيجاد أسواق بديلة لمصر، ثامن أكبر مستورد في العالم للغاز الطبيعي المسال، بالسرعة الكافية.

ويقول محللون وتجار ومصادر في القطاع إن الشركة المستوردة، وهي المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) التي تديرها الدولة، تريد تأجيل عشرات الشحنات من الغاز الطبيعي المسال التي تم التعاقد عليها لهذا العام.

وخفضت إيجاس أيضا خطط مشتريات الغاز الطبيعي المسال لعام 2018 من 70 شحنة إلى 30 شحنة بحسب ما قاله مصدر مصري في القطاع في إشارة إلى انسحاب أحد المستوردين الأسرع نموا للغاز الطبيعي المسال من الساحة العالمية.

ولم تستجب إيجاس لطلبات للتعليق.

وقال وزير البترول المصري طارق الملا لرويترز إن مصر ستؤجل بالقطع شحنات لكنه لم يذكر أرقاما محددة.

وقال تيدي كوت كبير محلي أسواق الطاقة لدى إي.دي.إف إنه مع تباطؤ نمو الطلب بين دول آسيوية مستهلكة للغاز مثل اليابان، يشكل القادمون الجدد بقيادة مصر 86 في المئة من صافي النمو منذ منتصف 2014.

وتابع "هذا اضطراب في الطلب لا يتجاوز فقط فوكوشيما من حيث النطاق وإنما أيضا من حيث السرعة" في إشارة إلى كارثة المفاعل النووي في اليابان في عام 2011 وما نتج عنها من إغلاق لمفاعلات نووية وهو ما ساهم في انتشار الغاز الطبيعي المسال من هبوطه الأخير.

ومن المنتظر أن يقفز الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي المسال بنحو الثلث ليصل إلى 452 مليون طن بحلول 2020. ومع انخفاض الأسعار الفورية في آسيا 72 في المئة منذ أوائل 2014 فإن إضافة أسواق جديدة لامتصاص التخمّة تعد عاملا مهما لوقف الهبوط.

وفي خضم الجهود المبذولة لإحياء الاقتصاد المصري تأتي سلسلة من الاكتشافات لتشكّل دعما محتملا للحكومة في الوقت الذي تنفذ فيه إصلاحات اقتصادية حساسة سياسيا وتكافح لكبح التضخم الذي قفز لأعلى مستوياته في 30 عاما.

وقال آدم بولارد كبير محلي النفط والغاز لشمال إفريقيا لدى وود ماكينزي "بدأت الاختبارات التي تجريها بي.بي في غرب الدلتا مبكرة عن موعدها ويحرز حقل ظهر العملاق لإبني تقدما سريعا على المسار صوب باكورة إنتاجه من الغاز في وقت لاحق هذا العام، لكن الإنتاج من حقل نورس هو الذي أدهش الجميع هذا العام".

وأضاف بولارد أن حقل نورس لإبني ينتج 900 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا ليصبح بذلك أكبر حقل منتج للغاز في مصر منذ بداية تشغيله في أواخر 2015.

وبدأ الإنتاج من حقلين لبني بي في مشروع شمال الإسكندرية بغرب الدلتا وهما تورس وليبرا قبل الموعد المحدد بثمانية أشهر. ومن المنتظر أن تدعم حقول الغاز في شمال الإسكندرية الإنتاج أيضا.

* تأجيلات

قال تاجر للغاز الطبيعي المسال "المحادثات مع مصر حول تأجيل شحنات مستمرة ... وهناك أيضا محادثات بين التجار والمنتجين بشأن الأماكن التي سيتم تحويل الشحنات إليها".

وأظهرت بيانات لرويترز أن مصر، التي كانت في الماضي من بين أكبر عشرة مصدري للغاز الطبيعي المسال في العالم ويبلغ تعداد سكانها 92 مليون نسمة، استهلكت نحو 12.5 مليون طن منذ بدأت الاستيراد في 2015.

وقالت مصادر تجارية إن إيجاس أجلت بالفعل هذا العام ما بين 10 و15 شحنة.

ويشير حجم وسرعة هذا التحول إلى أن الحكومة ربما تقلص كثيرا اعتمادها على الغاز المستورد لكن استدامة ذلك ستعتمد على الطلب المحلي.

وقالت أي سوفي كوربو الباحثة بمركز الملك عبد الله للدراسات والتحليلات الاستراتيجية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

"الإقبال على الغاز الطبيعي المسال في تلك المنطقة ربما يشهد تحديات لكنه لن يختفي".

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستراتيجية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

وفقا لتقديرات خطة مشروعات وزارة البترول والشركات العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي في مصر، فإن مصر مؤهلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز بدءا من عام 2018، لهذا فإن من العوامل المؤهلة لمصر لتحقيق هدفها كمرکز للغاز الطبيعي وجود البنية التحتية لقطاع الغاز مثل محطة التسييل وسوق الاستهلاك الكبير، ما يجعل أي مشروع لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي مجديا اقتصاديا وفقا لتقرير مجلة "ستراتفور" لتحليل المعلومات عن الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط.

* وفقا للتقديرات المبدئية، وفي ظل الأوضاع الحالية، فمن المتوقع أن تتوقف مصر عن استيراد الغاز الطبيعي اعتبارا من نهاية عام 2018 مما سيمثل محورا مهما في تخفيف الضغط علي ميزان المدفوعات وعلى حجم الواردات المصرية بصفة إجمالية، كما أن شراء الغاز من داخل حقول الإنتاج في مصر أرخص بكثير من استيراده، وهو ما سيوفر مبالغ كبير تتحملها الدولة في عملية الاستيراد أبرزها إيجار مراكز التغييز، وذلك وفقا لآراء عدد من الخبراء في مجال النفط.

ويجب الأخذ في الاعتبار أن التوجه المصري خلال السنوات الماضية كان يعتمد على تصدير فوائض إنتاج الغاز الطبيعي، لهذا فإنه يجب وضع خطة استثمارية واضحة لاستغلاله وتعظيم الاستفادة من موارد مصر من الغاز الطبيعي الحالية وربطها بمشروعات وصناعات ذات قيمة مضافة تعلي من العائد المحقق من استخدام الغاز الطبيعي مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة مع تخفيف أو تقليل الاتجاه لتصدير الغاز في شكله الخام، حيث سيعد ذلك بمثابة إهدار لفرص إقامة صناعات متكاملة مبنية على الخامات المحلية مما سيمثل عمقا استراتيجيا مهما للاستفادة من هذه الموارد في توفير فرص عمل وزيادة حجم الصادرات الصناعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(موقع أرقام) (موقع مباشر) (رويترز)

أغلقت الأسهم اليابانية على ارتفاع بعد أن قيم المستثمرون المخاطر الناجمة عن الأزمات السياسية في البرازيل والولايات المتحدة. ولا يزال المستثمرون في حالة تأهب مع تزايد المخاوف بشأن قوة الاقتصاد العالمي في الوقت الذي ينتظرون فيه قرار الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة هذا العام. وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.19% إلى 19590 نقطة، كما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.30% إلى 1559 نقطة. وقال "ريك سبونز" خبير أسواق المال "سي إم سي": "في حين أن المستثمرين سوف يعتقدون أن عمليات البيع التي حدثت لن تتكرر فإنه من السابق لأوانه افتراض ذلك، حيث إن الأسواق قد أظهرت أن الوضع السياسي في الولايات المتحدة لديه القدرة على التأثير عليها". وزادت الأزمة في البرازيل من مخاوف المستثمرين بعد أن تحدى الرئيس "ميشيل تامر" دعواته بالتحدي قائلاً إن تحقيقاً بالمحكمة العليا سيبين صحة الادعاءات الأخيرة.

أغلقت الأسهم الصينية على ارتفاع طفيف ولكنها أنهت تداولات الأسبوع على ارتفاع لأول مرة منذ خمسة أسابيع بعد تعليقات الجهات التنظيمية التي هدأت من المخاوف بشأن السياسات التشديدية الحالية والنمو الاقتصادي. وقال رئيس مجلس الدولة "لي كه تشيانغ" إن الصين ستحقق توازناً بين الاستقرار المالي والتخفيض التدريجي للديون والنمو الاقتصادي المطرد، مشيراً إلى أن الحكومة قادرة على الحفاظ على الاستقرار في الأسواق المالية. وأغلق مؤشر "شنغهاي" المركب على ارتفاع هامشي بنسبة 0.02% عند المستوى 3090 نقطة.

وكان البنك المركزي الصيني قد قام بضخ 24.67 مليار دولار في سوق المال يوم الثلاثاء وهو أكبر مبلغ منذ ما يقرب من أربعة أشهر لتعويض ضغوط السيولة الناجمة عن مدفوعات ضرائب الشركات واستحقاق اتفاقيات إعادة الشراء مما يشير إلى اعتزام بكين الحفاظ على استقرار السوق وسط مخاوف من سياسة التشديد الحالية.

وقال "يانج هاي" الخبير في "كايوان" للأوراق المالية "إن المستثمرين قلقون من أن يشهد الاقتصاد الصيني تباطؤاً مجدداً، حيث جاء في تقرير هذا الأسبوع أن ثقة المستثمرين في الأسهم الصينية انخفضت للشهر الثاني على التوالي في أبريل إلى أدنى مستوى في سبعة أشهر بسبب المخاوف الاقتصادية".

وارتفعت مؤشرات الأسهم الأمريكية للجلسة الثانية على التوالي خلال تداولات الجمعة، بدعم من مكاسب تقودها أسهم شركات الطاقة، وتزامناً مع هدوء مؤقت لمخاوف الأسواق حول استقرار إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب".

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بنسبة 0.7% أو 141 نقطة إلى 20804 نقاط، كما صعد مؤشر "نازداك" (+ 28 نقطة) إلى 6083 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ 15 نقطة) إلى 2381 نقطة. وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة 0.6%، مسجلاً بذلك تراجع الأسبوعي الثاني على التوالي، كما سجل كل من "نازداك" و "S&P" خسائر قدرها 0.4%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.60% إلى 391 نقطة. وتقدم مؤشر "فوتسي" البريطاني بنسبة 0.45% إلى 7470 نقطة، وصعد مؤشر "داكس" الألماني بنسبة 0.40% إلى 12638 نقطة، فيما ارتفع المؤشر الفرنسي "كاك" بنسبة 0.65% إلى 5324 نقطة. من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة 0.1% أو 80 سنتاً لتغلق عند 1253.60 دولار للأوقية، ليسجل بذلك المعدن الأصفر مكاسب أسبوعية قدرها 2.1%، وهي الأعلى منذ منتصف أبريل/نيسان الماضي.

وفي أسواق النفط، وعند الإغلاق، ارتفعت العقود الآجلة لخام "نايمكس" الأمريكي تسليم يونيو بنسبة 2% أو 98 سنتاً، وأغلقت جلسة نيويورك عند 50.33 دولار للبرميل، لتسجل بذلك أعلى إغلاق في حوالي شهر وتحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 5%.

وارتفعت أيضاً العقود الآجلة لخام "برنت" القياسي تسليم يوليو عند التسوية بنسبة 1.9% أو دولاراً واحداً، لتغلق جلسة لندن عند 53.51 دولار للبرميل، وبلغت مكاسب الخام القياسي الأسبوعية 5.2%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تأثرت أسواق المال العالمية بالتطورات السياسية التي تشهدها الولايات المتحدة مع تلاشي الآمال في تخفيضات ضريبية وسياسات أخرى لتحفيز قطاع الأعمال بعد تقارير بأن الرئيس دونالد ترامب حاول التدخل في تحقيق اتحادي، وساد قلق في الأسواق عقب تقرير نشرته "نيويورك تايمز" تحدث عن أن الرئيس "ترامب" قد طلب من مدير "إف بي آي" المقال "جيمس كومي" إسقاط اتهامات ضد مستشار الأمن القومي السابق "مايك فلين". وأظهرت نتائج مسح أجرته "CME Group" ان فرص احتمالات رفع الفيدرالي لمعدل الفائدة في اجتماع يونيو القادم قد تراجعت إلى 64.6% من 90% الأسبوع الماضي، وذلك نتيجة هبوط أسواق الأسهم.

من جانبه، ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية، إيجي إكس 30 بنسبة 0.35% خلال الأسبوع، عند مستوى 12952.38 نقطة، رابحاً 45.4 نقطة، وسط مشتريات أجنبية، مقابل مبيعات محلية وعربية. وبلغ حجم التداول على أسهم المؤشر الرئيسي خلال الأسبوع نحو 1.38 مليار سهم، بقيمة 3.8 مليار جنيه.

وارتفع سهم البنك التجاري الدولي بنسبة 0.18% خلال الأسبوع، إلى مستوى 77 جنيهاً، وبلغ حجم التداول 3.4 مليون سهم، بقيمة 264.6 مليون جنيه.

وصعد مؤشر إيجي إكس 70 بنسبة 0.64% عند مستوى 591.14 نقطة، فيما ارتفع مؤشر إيجي إكس 100 بنسبة 1.49% عند مستوى 1380.54 نقطة.

وترجع مؤشر إيجي إكس 50 متساوي الأوزان بنسبة 0.40% عند مستوى 2057.07 نقطة. وأغلق رأس المال السوقي عند مستوى 666.86 مليار جنيه، منخفضاً 484.36 مليون جنيه.

وسجلت تعاملات المستثمرين الأجانب خلال الأسبوع صافي شراني بلغ 265.6 مليون جنيه، مقابل صافي بيعي للمصريين والعرب بقيمة 151.6 مليون جنيه و114 مليون جنيه على الترتيب. واستحوذ الأفراد على نحو 60.6% من إجمالي التعاملات خلال الأسبوع ومالت تعاملاتهم نحو البيع بصافي 67.9 مليون جنيه، فيما استحوذت المؤسسات على 39.4% بصافي شراني ذات القيمة. واستحوذ المستثمرون المصريون على 67.2% من إجمالي التعاملات خلال الأسبوع، فيما استحوذ الأجانب والعرب على 19.3% و13.5% على الترتيب.

وأظهرت المراجعة نصف السنوية لمؤشر إم إس سي آي للأسواق الناشئة انضمام المجموعة المالية هيرميس القابضة، وخروج مجموعة طلعت مصطفى القابضة، لمؤشر الشركات الكبيرة. وأظهرت المراجعة انضمام سهمي المصرية للاتصالات وطلعت مصطفى إلى مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخروج جنوب الوادي للأسمت.

وارتفع سهم المجموعة المالية "هيرميس" القابضة بنسبة 7.92% خلال الأسبوع، إلى مستوى 26.7 جنيهاً، فيما تراجع سهم مجموعة طلعت مصطفى القابضة بنسبة 11.09% خلال الأسبوع، إلى مستوى 7.62 جنيهاً. وهبط سهم المصرية للاتصالات بنسبة 0.3% خلال الأسبوع، إلى مستوى 10 جنيهاً، فيما تراجع سهم جنوب الوادي للأسمت بنسبة 6.02% خلال الأسبوع إلى مستوى 4.53 جنيهاً.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.